الأهرام

المصدر : الشرق الاوسط
التاريخ : ١٢ يونية ١٩٩٩

قراءة سياسية لجريمة صيدا وأبعادها: تستهدف تقويض دولة القانون والمؤسسات

المعنيون ينصحون بالتريث وعدم اصدار أحكام مسبقة

نعش القاضي حسن عثمان مسجى في قاعة قصر العدل حيث اغتيل مع ثلاثة من زملائه يوم الثلاثاء الماضي (أ.ب)

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بيروت: «الشرق الأوسط»

لا تزال القيادات الامنية والسياسية والقضائية تعيش هول الضربة القاسية التي تمثلت بجريمة اغتيال القضاة الاربعة على قوس محكمة الجنايات داخل قصر العدل في صيدا، وسط سيل من الاجتهادات والتحليلات والتخمينات حول الاسباب والاهداف الكامنة وراء هذه المجزرة الرهيبة التي هزت لبنان.

واستنادا الى مصادر قضائية رفيعة فإن التحريات الجارية ما زالت مستمرة لكشف الفاعلين. والمراحل التي قطعتها التحقيقات تشير الى وجود معطيات تحتاج الى تحليل كبير قبل الركون اليها او رفضها، خصوصا ان الجرائم المنظمة والمعدة باتقان كبير يكثر فيها التضليل الذي يخدم الهدف السياسي الكامن وراءها. فمن جهة يجيش الراي في اتجاه معين. ومن جهة ثانية يلهي المحققين بمعلومات تغطي على الحقائق المرتبطة بالمرتكب الحقيقي.

على ان الاسئلة التي تراود اذهان المحققين الامنيين والقضائيين بشان هذه الواقعة كثيرة ومتشعبة. ومنها: هل ان المجرمين تعمدوا ارتداء الجلباب ووضع اللحى المستعارة للايحاء بانهم ينتمون الى جهة معينة؟ وهل هم من السذاجة بمكان لترك بصمات تدل على هويتهم؟ ولماذا ترك المرتكبون علامات طبعت على الاسلحة التي استخدموها في ارتكاب الجريمة في قصر العدل، وبالتحديد اكثر اختيار القضاة الاربعة فريسة لهم؟

هذه الاسئلة مجتمعة وغيرها كثير زادت في غموض الجريمة، وألقت ظلالا من الشك على هوية الفاعلين بدل ان ترشد الى الجهة الفاعلة. من هنا نصحت المرجعيات المعنية بالتريث وعدم اصدار احكام مسبقة والغرق في التكهنات لئلا يضيع الجناة الحقيقيون، مكتفية بالقول ان ثمة تحقيقا يتقدم ومتوقعة ان يتوصل الى نتائج محددة في غضون أيام. واشارت الى ان التحريات والتحقيقات جارية بكتمان شديد وبعيدا عن الاضواء حرصا على سلامة سير القضية ولحسم الامور باقصى سرعة ممكنة. وفي قراءة موضوعية هادئة أجرتها جهات رسمية وقضائية وأمنية امكن جمع بعض المعطيات والاستقراءات والوقائع والملاحظات التي لا بد من الاسترشاد بها لانارة سير التحقيقات الجارية:

اولا: يجمع الكل على ان هناك ثغرة امنية استغلها المجرمون في ارتكاب جريمتهم. وهو ما استدعى توقيف قائد السرية وقائد الفصيلة وآمر المخفر للتحقيق معهم، بعدما وجهت اليهم تهمة الاهمال في أداء وظيفتهم.

ثانيا: طبيعة الجريمة والاتقان في تنفيذها الذي أعطى انطباعاً بان شبكة مخابراتية محترفة ومدربة جيداً هي وراء المجزرة. وهناك ايضا تمكن الجناة من الفرار بهدوء وترك اسلحتهم المستخدمة في مكان الجريمة اضافة الى طريقة دخولهم الى قصر العدل وطريقة تنفيذ جريمتهم من اماكن محددة، اضافة الى طريقة انسحابهم حيث كانت سيارة في انتظارهم، مع الأخذ في الاعتبار المدة الزمنية التي استغرقتها آلية التنفيذ وما سبقها من درس وتحضير للمكان والاشخاص المنفذين ما يعكس معرفة دقيقة بممرات قصر العدل وواجهاته والحركة وقاعات المحاكم فيه. وثمة من قال ان منفذي الجريمة سبق لهم ان دخلوا قاعة المحكمة مرات عدة مع الحضور وذوي المتهمين وعاينوها بدقة.

ثالثا: لم يكن امام المحكمة ساعة تنفيذ الجريمة اي قضايا مهمة للنظر فيها. ولم يسبق لها ولا لقضاتها ان لفظوا احكاما قاسية، اقله في المدة الاخيرة، تستدعي استهداف حياتهم، مما يعني ان الجريمة استهدفت الدولة عبر القضاء ولم تستهدف أشخاص القضاة أو تهريب أي من الموقوفين. إذ أن احداً من المحكومين أو الموقوفين لم يبرح المحكمة رغم وقوع الجريمة، مع أن هذا الامر كان متاحاً بسبب الهرج والمرج الذي ساد قاعة المحكمة فبقي الموقوفون ولم يهرب احد منهم.

رابعا: في القراءة السياسية لما حدث طرح السؤال: لماذا الجريمة في صيدا وضد الجسم القضائي تحديداً؟ وكان الجواب ان مسرح العملية ليس بعيداً عن جزين التي احتفل لبنان أخيراً بعودتها الى حضن الوطن، وفوتت اجراءات الدولة ويقظة المقاومة الفرصة على اسرائيل بحيث تمت عودة هذه المدينة ومنطقتها الى الشرعية دون «ضربة كف» ومن دون ان تتحقق رهانات العدو على افتعال الفتن واضطرابات طائفية كان يبشر بها البعض ويهول بها البعض الآخر.

ومسرح الجريمة ايضا يحتمل مناخ اثارة الشبهات لقربه من بقع لم تدخلها الدولة حيث يسهل الاتهام واطلاق الاحكام وامكانات اللجوء والاختباء وتجييش الرأي العام ضد ما يسمى «الجزر الامنية» وتحريض الدولة على «الغريب» الفلسطيني ما يجعل الشحن والعزف على هذا الوتر قريبا من مناخات الفتنة.

والسؤال الآخر الذي طرح: لماذا استهداف القضاء من خلال قضاته؟ وكان الجواب ان الغاية من الجريمة وضع الدولة امام الامتحان الصعب، خصوصاً في هذه الظروف وهذا التوقيت حيث يعمل القضاء لقطع دابر الفساد والرشوة وسرقة المال العام ووضع حد لكل الارتكابات والمخالفات والتعديات. لذلك يبدو أن الذين يقفون وراء الجريمة يريدون ضرب القضاء كونه احد اعمدة الهيكل اللبناني الذي يأمل اللبنانيون ان تترسخ بواسطته دولة القانون والمؤسسات. وبذلك يضربون هذا الحلم ويسقطونه ويشيعون الخوف بين الناس من

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المجهول القادم خصوصاً ان الرسالة الدموية قد كتبت بهدف ارباك لبنان وهزّ امنه وصدقيته الاقليمية والدولية، وهو على عتبة مستجدات صعبة تعصف بالمنطقة، مع ما يصاحبها من تقلبات ومتغيرات سياسية واستعدادات لتحريك عملية السلام التي جرى الحديث عنها أخيراً، وبالتالي فرض امر واقع جديد على لبنان يعيده الى موقف الدفاع عن النفس بدل تحضير نفسه واجراء استعدادات لمواجهة المرحلة المقبلة من الهجوم السياسي الذي يسبق استئناف المفاوضات. اذ في غياب المعلومات الدقيقة وتناقض التكهنات يمكن ان تضيع البوصلة بحيث يجد لبنان نفسه ووفق ما خطط له المتآمرون، اما عاجزا عن الرد واما مندفعا الى الرد في المكان الخطأ، خصوصا ان عناصر الفتنة جاهزة فتقع المصيبة وينجح الاعداء في جر لبنان مرة جديدة الى فتنة عمياء من خلال اعادة طرح موضوع المخيمات الفلسطينية وسكانها واشغال لبنان وساحته في معركة يتعذر حسمها، على الأقل في الوقت الحاضر. وربما كثرت الاهداف التي رمى اليها المخططون للجريمة والتي لا تستبعد ان يكون في اولوياتها استحضار بعض اصوات من هم في الخارج للحديث عن الأمن «غير الناجز» في الداخل. فكيف يكون هناك أمن بعد اخلاء المنطقة المحتلة على الحدود؟ ولعل هذا واحد من مضامين الرسالة الخطيرة التي وجهت الى لبنان من نافذة محكمة الجنايات في صيدا والتي يجب التنبه من الآن فصاعدا لامكان تلقي رسائل مشابهة لها. من هنا يتحتم على اللبنانيين في هذه اللحظة التاريخية المفصلية والمنطقة على ابواب مرحلة جديدة ستنتهي مع تشكيل حكومة باراك، ان يكون الرد السياسي على الرسائل العدوة بمزيد من الحذر والتنبه وتصليب الجبهة الداخلية وعدم التسرع في ردات فعل غير محسوبة تحت ضغط دعوات البعض الى معالجة الجزر الامنية والسقوط في فخ الاستدراج الى الصدام العسكري مع الفلسطينيين واستنزاف العهد في معارك جانبية لا تخدم الا اعداء لبنان.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية